ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Soviet demands at the Potsdam Conference and Their Impact on Turkish Foreign Policy (1945-1953)

Hamad Hassan Abdullah

Directorate General of Education in Kirkuk Governorate

* *Corresponding author: E-mail* :
hamad2021hassan@gmail.com
07813518765

***Keywords*:**
Soviet Union,
Turkey,
Potsdam Conference,
Russia,
USA.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 7 Feb. 2022
Accepted 22 June 2022
Available online 14 Dec 2022
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The Soviet demands are old demands since the days of the great emperors down to the present time because of their importance for them in order to get rid of natural isolation and find an outlet for them that connects them with the world, and despite the improvement and détente in the Soviet-Turkish relationship since the establishment of the new regimes in it. However, the matter changed later, especially during the Second World War (1945-1953) and afterwards, as it turned into a conflict between the Soviet-Turkish relations, and until the latter half of the thirties, when the Russian-Turkish relations were warm and fraternal to some extent. The Turkish government of the Grand National Assembly and Bolshevik Russia promised to cooperate with each other in the Treaty of Moscow, and when the issue was raised at the Potsdam Conference, the United States said that the issue of the straits was an internal political issue related to Turkey and the Soviet Union.

Realizing that the international climate would make diplomatic control of the straits as well as Turkey in general difficult, the Soviets took steps toward thawing ties with the country in Turkey's bid to bring a sliver of the Middle East under its wing. When Turkey joined the Western-allied NATO in 1952, it fizzled out. These hopes and the Montreux Convention of 1936, with revisions, are still in effect for the time being between the successor states of the USSR and Turkey.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.12.1.2022.18

المطالب السوفيتية في مؤتمر بوتسدام وأثرها في السياسة الخارجية التركية ١٩٤٥-١٩٥٣

م. م حمد حسن عبدالله طرفة / المديرية العامة للتربية في محافظة كركوك

الخلاصة:

المطالب السوفيتية تعد في الحياة بصورة عامة وفي المضائق بصورة خاصة مطالبُ قديمة منذ أيام

الأباطرة الكبار وصولاً إلى وقتنا الحاضر لأهميتها بالنسبة لهم من أجل التخلص من العزلة الطبيعية وإيجاد منفذ لهم يربطهم بالعالم، وبالرغم من التحسن والانفراج في العلاقة السوفيتية التركية منذ قيام الأنظمة الجديدة فيها، إلا أن الأمر تغير فيما بعد وخصوصاً اثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٥٣) وبعدها حيث تحول الى صراع بين العلاقات السوفيتية- التركية، وحتى النصف الأخير من الثلاثينيات، عندها كانت العلاقات الروسية التركية دافئة وأخوية إلى حد ما، لقد كانت التجسيدات السابقة للبلدين، الحكومة التركية للجمعية الوطنية الكبرى وروسيا البلشفية، قد وعدت بالتعاون مع بعضها البعض في معاهدة موسكو، وعندما أثيرت القضية في مؤتمر بوتسدام، قالت الولايات المتحدة إن مسألة المضائق هي قضية سياسية داخلية تتعلق بتركيا والاتحاد السوفيتي، مع أنها لا تريد وقوع المضائق في أيدي السوفييت،

وعند إدراك السوفييت أن المناخ الدولي سيجعل السيطرة الدبلوماسية على المضائق وكذلك تركيا بشكل عام صعبة، قام بخطوات نحو إذابة العلاقات مع البلاد في محاولة تركيا لجعل قطعة من الشرق الأوسط تحت جناحه، وعندما انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي المتحالف مع الغرب في عام ١٩٥٢، تلاشت هذه الآمال ولا تزال اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ مع التنقيحات، سارية في الوقت الحاضر بين الدول الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وتركيا.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد السوفيتي، تركيا، مؤتمر بوتسدام، روسيا ، الولايات المتحدة الامريكية.

التمهيد:

علاقة الاتحاد السوفيتي بتركيا منذ قيام الجمهورية التركية إلى الحرب العالمية الثانية:

كانت تركيا تعد السوفييت خطر مباشر على أمنها واستقلالها وهذه السياسة نفسها التي كانت تنظر من خلالها الامبراطورية العثمانية إلى روسيا، ولا يزال الأتراك يعدون الروس أساس انهيار الدولة العثمانية، كذلك الأطماع الروسية ورغبتها في بسط سيطرتها على المناطق الشرقية والمضائق التركية[١].

إلا أن العلاقة الروسية التركية شهدت تحسن منذ حرب الاستقلال التي تزعمها مصطفى كمال أتاتورك وعلى خلفية التطورات السياسية التي وصلت إليها روسيا عام ١٩١٧ والتي أنهت حكم القيصر الروسي لتفتح المجال أمام تولي البلاشفة إدارة الحكم في البلاد، وتدهورت العلاقة السوفيتية مع الدول الكبرى على أثر فضح الاتفاقيات السرية وإعلان انسحابها من الحرب، وبدء الاتصال بين الأتراك

والسوفيتين في ١٢/أذار/١٩٢١ وتم التوقيع على اتفاق عسكري وتفاهم بين الطرفين عندئذ شعرت حكومة أنقرة بالاطمئنان على حدودها الشمالية. وأخذت الأسلحة الروسية تتدفق على أنقرة[٢].

وقد ساعد السوفييت الأتراك بالمال والسلاح في فترة نضال الأتراك قبل إعلان الجمهورية وكانوا أول من اعتراف بقيام الجمهورية في تركيا وقدموا لها المساعدات الاقتصادية[٣].

ساهمت عوامل عده في ايجاد هذا التقارب بين تركيا والاتحاد السوفيتي في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى فعلى إثر هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى وفرض معاهدة سفر على تركيا وعدم دعوة الاتحاد السوفيتي إلى مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس عام ١٩١٩ وأمام عزلة تركيا التي فرضت عليها، ولاتقاء خطر التهديدات الغربية لها وبحاجة بريطانية وتخلي السوفيت عن مطالبهم الإقليمية بالمضائق التركية، وبمدنية اسطنبول وانسحاب القوات السوفيتية من الأراضي التركية وتنازل السوفيت عن الامتيازات التي مانت مقرة لهم في اطار الاتفاقات السرية المبرمة مع بريطانيا وفرنسا حيث صرح لينين بقوله: "إن حكومتنا ترفض المعاهدات السرية بصفة عامة والمعاهدات السرية لتركيا بصفة خاصة"، مما حمل تركيا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي[٤].

وفي اذار ١٩٢١ تم ابرام معاهده صداقة وتعاون بين البلدين وضعت اساساً جديداً في العلاقات التركية السوفيتية على المستويين السياسي والاقتصادي، حيث تم ارجاع منطقتي قارص وأردهان إلى السيادة التركية ومنطقه (ياطوم) إلى السيادة السوفيتية وبدأت المساعدات السوفيتية تتدفق على تركيا على نحو مكنها من إتمام حرب التحرير واعلان قيام الجمهورية التركية[٥].

كما وقعت تركيا معاهدة مع الاتحاد السوفيتي سنه ١٩٢٥ حصلت تركيا بموجبها على بعض الفوائد الاقتصادية وفي مقدمتها الحصول على قرض مقداره ثمان ملايين دولار ذهبي وذلك لتطوير الصناعة فيها فضلاً عن مساندتها لتركيا في منطقه الموصل[٦].

أصبح لتركيا علاقات جيدة فيما بعد فقد انظمت في ١٨ تموز ١٩٣٢ إلى عصبة الأُمم وكذلك في عام ١٩٣٤ إلى حلف البلقان الذي يضم اليونان وتركيا ورومانيا ويوغسلافيا وتعهدت هذه الدول بضمان حدودهم فيما بينهم والتشاور في جميع الأمور التي تخصهم[٧].

كما استمرت علاقة تركيا الجيدة مع الاتحاد السوفيتي فأكدت أهميته الوصول إلى اتفاقيه محددة واضحة تتضمن السيادة التركية على مضيق البسفور والدردنيل. وفعلاً عقدت معاهدة مونترو عام ١٩٣٦ من قبل تركيا وكافة الدول المعنية بالمضائق باستثناء ايطاليا التي احتلت الحبشة عام ١٩٣٥. وتم وضع

نظام جديد للمضائق أكد السيادة التركية على هذه المضائق وحقها في تسليمها والرقابة المطلقة عليها مع الاحتفاظ بمبدأ المرور الحر وفق قواعد القانون الدولي، ولكنها منعت مرور القطع الحربية في وقت الحرب، وعندما تشعر بأنها مهددة بخطر حرب دامية(٨).

وتعد معاهدة مونترو كسباً مهماً للسياسة الخارجية التركية لذلك انتهزت تركيا فرصة لتحسين علاقتها مع فرنسا وتم التواصل إلى حلف عسكري بينهما أيضاً(٩).

وفي عام ١٩٣٦ أيد الاتحاد السوفيتي طلب الحكومة التركية بإعادة النظر في قضية تنظيم الملاحة في المضائق التركية إذ تم إقراره في مؤتمر دولي في معاهده مونترو عام ١٩٣٦ وهي المعاهدة التي خولت تركيا سلطة مطلقة وسيادة كاملة على مضائقها (البسفور والدردنيل). ووافق الاتحاد السوفيتي وصادق على تلك المعاهدة مقراً حق تركيا في تحسين المضائق والدفاع عنها(١٠).

وقعت تركيا على ميثاق سعد أباد والذي يضم بالإضافة إلى تركيا في ٨ تموز ١٩٣٧ كل من العراق وايران من افغانستان في قصر سعد أباد بطهران وقد ساعد تركيا على الاطمئنان على حدودها الشمالية(١١).

المبحث الأول: العلاقات السوفيتية التركية خلال الحرب العالمية الثانية

أولاً: تأثير الحرب العالمية الثانية عل العلاقات التركية السوفيتية.

بالرغم من توقيع تركيا معاهده مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٥ الى ان الاتراك اصابهم القلق على حدودها الشمالية بعد توقيع الاتحاد السوفيتي ميثاق التعاوني في عهد ٢٣ عام ١٩٣٩ مع ألمانيا. وكان مصدر القلق التركي ينتج من أمرين هما(١٢):

١- إن الاتحاد السوفيتي جارهم الشمالي قد وضع يده بيد الالمان الذين كانوا يدعون الى تغيير الأوضاع الراهنة بالقوة المسلحة في حين أنه كان يدعو قبل ذلك الى المحافظة على السلام والامن الجماعي.
٢- إن صداقتهم إلى تركيا مع فرنسا وبريطانيا سوف تكون موضوع انتقاد في موسكو.

كذلك ازدادت العلاقة بين تركيا و الاتحاد السوفيتي توتراً خاصة بعد الهجوم الذي شنته ألمانيا على طول بولندا في الأول من أيلول عام ١٩٣٩ واحتلال السوفييت للولايات الشرقية البولندية في ١٧ أيلول من السنة ذاتها(١٣).

وأما بخصوص الحرب فقد صممت تركيا الوقوف على حياد منها حيث كانت تدرك أن موقعها الممتاز يجعل كل من الكتلتين المتحاربتين يسعيان لكسبها إلى جانبها. ومما زاد في موقفها الحيادي هو التقارب السوفيتي الألماني.

وأن موقف الحياد هذا لم يمنع الأتراك من مراقبة الأوضاع حيث حرصت تركيا على منع انزلاق دول البلقان المجاورة لها في الحرب وخلال عام ١٩٤٠ كانت تركيا تخشى في أن تتجه ألمانيا نحو الشرق لذلك نشطت في الدعوة إلى تعزيز التعاون بين الدول البلقانية والتوصل إلى نوع من الاتفاق حول النزاعات الإقليمية إلا أنها لم تنجح في ذلك فقد أصبحت رومانيا وبلغاريا تدوران في فلك ألمانيا النازية تدريجياً وبعد استسلام فرنسا أمام الألمان ١٩٤٠ صرح أرفيق صايدام رئيس وزراء تركيا آنذاك: (أن تركيا أزاء ما حدث، ستبقى في معزل عن الحرب)[١٤].

وخلال الزيارة التي قام بها (شكري سراج أوغلو) وزير خارجية تركيا إلى موسكو عصب توقيع الميثاق السوفيتي – الألماني رفض إعطاء السوفيت أي ضمانات بعدم استخدام المضائق في أية دول ضد الاتحاد السوفيتي. وفي عام ١٩٤٠ كانت الحركة الوحيدة التي قامت بها تركيا هي غلق المضائق في وجه السفن الحربية الأجنبية تنفيذاً لما ورد في المادتين (٢٠) و (٢١) من ميثاق مونترو. وقد ساعد استلام فرنسا في ٢٦ حزيران ١٩٤٠ أمام الألمان والأتراك على التزام موقف الحياد[١٥].

وكان موقف تركيا المحايد خلال الحرب العالمية الثانية قد حدا بها إلى انتهاج سياسة حذرة بشأن المضائق. لم تسمح باستخدامها خلال السنوات (١٩٣٦-١٩٤٣) في إحدادهم لروسيا لأن السفن التجارية غير المحمية كانت ستتعرض للإبادة من دول المحور. كما أن حراسة الأسطول لها لم يكن شيئاً عملياً. لأن تركيا كانت ستمنع مرورها على وجه التأكيد. وكانت أساطيل ألمانيا والدول الدائرة في فلكها قد حرم عليها استخدام المضائق[١٦].

أدرك القادة الأتراك أن مصلحة تركيا تقتضي الحصول على تعهد من الألمان بعدم الاعتداء على تركيا. وتم لها ذلك حيث نجح الوزير المفوض الألماني في أنقرة (فوف بابن) في اقناع تركيا على الدخول في مفاوضات ألمانيا لتطوير العلاقات بين الطرفين. حيث وقعت تركيا معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع ألمانيا في ١٨ حزيران عام ١٩٤١ أمدها عشر سنوات وقد وقعت الاتفاقية لعدة أسباب أهمها[١٧]:

١- احتلال ايطاليا لليونان في تشرين الأول عام ١٩٤٠.

٢- وجدت تركيا نفسها مطوقة ببلاد تهيمن عليها قوى الألمان العسكرية أو نفوذها السياسي.

إلا أن الحلفاء حاولوا اقناع تركيا بدخول الحرب إلى جانبهم خاصة بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، واتفاق الحلفاء في مؤتمر (موسكو) و (طهران) المنعقدين خلال عام ١٩٤٣ على ضرورة دخول تركيا الحرب في نهاية عام ١٩٤٣. ويبدو أن الأتراك قد شعروا بأن ميزان القوى في الحرب العالمية الثانية أخذ يميل لصالح الحلفاء وأن انهزام ألمانيا بدأت تترى. لذلك قاموا باتخاذ بعض الخطوات وعلى النحو الآتي(١٨).

١- إعلان تركيا في ١٤ حزيران عام ١٩٤٤ بأنها سوف تغلق المضائق بوجه سفن الأسطول الألماني استناداً إلى ميثاق مونترو واتفاقية عام ١٩٣٩ بين تركيا وبريطانيا وفرنسا.

٢- أعلنت تركيا في ٢٢ شباط عام ١٩٤٥ الحرب على ألمانيا واليابان وكانت الخطوات التركية تستند على عدة دوافع أهمها ما يأتي:

أ- إن هذه الخطوات كانت شكلية فالحرب بدأت تضع أوزارها وتركيا لم تدخل الحرب فعلياً.

ب- أرادت أن يكون لها مقعد في مؤتمر الأُمم المتحدة المقترح انشاؤها آنذاك خاصة وأن مؤتمر يالطا قد منح الدول التي لم تعلن الحرب على المحور حضور هذه المؤتمر الذي انعقد في ٥ نيسان عام ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو لصياغة ميثاق أقامته منظمة الأُمم المتحدة وقد انتهى ذلك في ٢٦ حزيران عام ١٩٤٥، وتأسست بموجبه الأُمم المتحدة وأصبحت تركيا عضواً أصيلاً فيها في ١٥ آب عام ١٩٤٥ بعد مصادقة البرلمان التركي على ميثاقها(١٩).

ثانياً: أهمية مدينة بوتسدام التاريخية وأثرها في اختيارها مكان لعقد مؤتمر الرؤساء

يعود تاريخ مدينة بوتسدام إلى عهد الامبراطورية الرومانية المقدسة فقد ورد ذكرها في المصادر التاريخية لأول مرة ٩٩٣ كقرية لصيد الأسماك وتقع بوتسدام على نهر الحافل وقد سهل موقعها على هذا النهر اتصال بمدينة برلين. أخذت بالنمو والتطور وفي أعقاب قيام مملكة بروسيا في (١٧٠١) توسعت بوتسدام بشكل كبير في عهد ملكها فردريك وليم الأول (١٧١٣) وتحول قبر الملك فردريك الكبير فضلاً عن القصور والأبنة إلى مظاهر جمال للمدينة.

وفي أعقاب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وبداية حرب الائتلاف الثلاثة ضد نابليون شهدت مدينة بوتسدام توقيع اتفاق تحالف يوم ٣ تشرين الثاني / ١٨٠٥، بين ملك بروسيا فيردريك وليم الثالث وبين القيصر الألماني. كذلك قدر لمدينة بوتسدام أن تحتضن مؤتمر جمع القيصر الألماني وليم الثاني

والقيصر الروسي نيقولا الثاني وذلك بعد قيام الامبراطورية الألمانية ١٨٧١، تمخض عنه عقد اتفاق صداقة بين القيصرين في ٥ تشرين الأول عام ١٩١٠م[٢٠].

ومن الأحداث البارزة الأخرى التي حفل بها تاريخ بوتسدام هو الإعلان عن قيام حكومة الرابع الثالث بزعامة ادولف هتلر من داخل كنيسة حامية بوتسدام يوم ٢٢ آذار ١٩٣٣. ويظهر مما تقدم أن تاريخ بوتسدام الحافل بالأحداث البارزة كان واحد من أهم الأسباب التي دفعت بالسوفيت لاختيار هذه المدينة لتكون مكان لاجتماع الرؤساء الثلاث فبوتسدام وبما تحمله من ارث تاريخي عميق يرمز للدولة الألمانية وخصوصاً للروح العسكرية البروسية التي يفصلها تحققت الوحدة الألمانية بالإضافة إلى القيادة الفرنسية بدخول برلين والتي أهم الجائزة الكبرى. ولكن برلين كانت شبه مدمرة بالكامل لذا وجدوا في بوتسدام المكان الأفضل لتحقيق أهدافهم كذلك كانت المدينة تقع ضمن منطقة الاحتلال السوفيتية وبالتالي فإن مهمة التحضير لمؤتمر الروؤساء الثلاثة نفتح على عاتق الروس، وكان من حسن حظ الروس أن المدينة لم تدمر واحتفاظه بالأبنية ذات الروس لم تدمر واحتفاظه بالأبنية ذات الطابقين. فضلاً عن أنها ترمز للنظام النازي وحكم هتلر الذي انطلق من كنيسة الحامية العسكرية في المدينة. كل هذه الأسباب وغيرها دفعت بالروس لاختيار هذه المدينة لإذلال الألمان وتقسيم بلادهم. وفرض العقوبات إلى جانب مناقشة قضايا أخرى تتعلق باقتسام غنائم الحرب وتحديد بعض الحدود ومناقشة الممرات المائية والمطالب الروسية والدول المنهزمة الأخرى[٢١].

ثالثاً: أهمية مؤتمر بوتسدام:

اعتبر مؤشر بوتسدام الذي عقد في تموز عام ١٩٤٥ من أهم المؤشرات الدولية التي عقدت في خلال الحرب العالمية الثانية وذلك يعود إلى عوامل عدة[٢٢]:

١- لأن توقيعه بين أهم حدثين عالميين: بعد استسلام ألمانيا وقبل استسلام اليابان.

٢- لأنه كان آخر مؤتمر ضم رؤساء الدول الحليفة الثلاث كما أنه كان أول اجتماع شارك فيه الرئيس الأمريكي (ترومان) بعد أن غيب الموت سلفه روزفلت في نيسان عام ١٩٤٥. أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد تمثلت مع بداية المؤتمر بتشرشل وايرن. ومع ختامه بـ (أنلي، وبيفن).

٣- النتائج العامة التي أسفرت عنه:

أ- إلغاء اللجنة الاستشارية التي أنشأها مؤتمر موسكو وانشاء مجلس يضم وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى أمريكا، بريطانيا، فرنسا، الصين والاتحاد، وعهد إليه المهمة التحضيرية لاتفاقيات الصلح مع الدول المنهزمة.

ب- احتفظ المؤتمر لنفسه بحق البحث في اتفاقية الصلح مع ألمانيا ولكنه لم يتمكن من وضع هذه الثقافة وإنما اكتفى المؤتمرون بوضع بعض المبادئ التي يجب أن تكون الأساس لاتفاقية الصلح مع ألمانيا ولكنه لم يتمكن من وضع هذه الاتفاقية وإنما اكتفى المؤتمرون بوضع بعض المبادئ التي لم يجب أن تكون الأساس لاتفاقية الصلح مع ألمانيا، وأهم هذه المبادئ نزع السلاح والقضاء على النازية ونشر مبادئ الديمقراطية، أما فيما يتعلق بالحدود الألمانية فقد وعد ستالين بدعم مطالبة في بروسيا الشرقية ورفضوا القبول بإدارة بولوفيا مؤقتاً للأراضي الواقعة إلى شرقي خط الأودر-لسين ولم يتوصلوا إلى اتفاق حول هذه القضايا بين موفق ستالين من جهة و الدول الأخرى المحتلة لبعض المناطق الأوروبية من جهة أخرى[٢٣].

المبحث الثاني: المطالب السوفيتية وأثرها في السياسة الخارجية التركية.

أولاً: المطالب السوفيتية بالمضائق قبل مؤتمر بوتسدام:

خلال الحرب العالمية الثانية ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأوروبية المناهضة لألمانيا موقف الاتحاد السوفيتي الرامي الى تعديل اتفاقيه مونترو الى عام ١٩٣٦ الخاصة بالمضائق التركية. ففي مؤتمر بالطا[٢٤]. لم تمنع الولايات المتحدة من حيث المبدأ اقتراح إدخال تغيرات ثانوية على نظام المضائق الذي أقر بموجب اتفاقية مونترو سواء من قبل الاتحاد السوفيتي وبريطانيا. غير أن المباحثات الجوهرية بين الزعماء بخصوص المضائق التركية في المؤتمر لم تبدأ إلا في شباط ١٩٤٥ لذلك لن تجد مسألة المضائق الوقت الكافي ومع ذلك تحدث ستالين عن اتفاقية مونترو قائلاً: (أن هذه الاتفاقية أصبحت قديمة و أنها خولت تركيا غلق المضائق ليس في حالة الحرب فقط بل أيضاً إذا أحسست بتهديد الحرب وقال أيضاً أن اليابان قد لعبت دوراً كبيراً أكبر من دول الاتحاد السوفيتي و أن هذه الاتفاقية مرتبطة في عصبة الأُمم الميتة وأن الاتفاقية قد عقدت في وقت كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا غير جيدة. ومن جهة نظر ستالين أن اتفاقية مونترو قديمة ولا تتماشى مع الظروف الحاضرة وأنها تحتاج إلى تنقيح وأنه لا يمانع من إجراء ذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح السوفيتية[٢٥].

جاءت أولى ضغوطات السوفيت تجاه تركيا بعد مؤتمر بالطا عن طريق الصحافة والاذاعات. فخلال الأسابيع التي تلت المؤتمر أصبح فحوى الطلب السوفيتي واضحاً عندما أعلنوا في ١٩ آذار عنها معاهدة الحياد وعدم الصداقة المعقودة مع تركيا عام ١٩٢٥ التي كانت قد جددت في ٢٤ آذار ١٩٣٦ فقد ذكر مولوتوف وزير الخارجية الروسي في في موسكو الذي كان على وشك السفر إلى بلاده بأن

الاتفاقية أصبح لا تتوافق مع الوضع الجديد كما أنها لا تنسجم مع متطلبات الظروف الحاضرة التي خلفتها الحرب حيث تحتاج إلى ادخال تعديلات عليها[٢٦].

عاد السفير التركي إلى مقر عملي في موسكو بعد أن درس مع حكومته الشروط السوفيتية لتجديد معاهدة الحياد وعدم الاعتداء وبعد مدة قصيره بحث مولوتوف موضوع اتفاقية الصداقة التركية السوفيتية الجديدة وفي ٧ حزيران ١٩٤٥ كشف مولوتوف أوراقه حيث اقترح على السفير التركي أنه إذا أُريد توقيع معاهدة جديدة فيجب أن يحصل الاتحاد على مطالبة وهي[٢٧]:

١- إجراء التعديلات على الحدود التركية السوفيتية وإعادة مقاطعتي قارص وأردهان اللتين سُلمت إلى تركيا بموجب معاهدة آذار ١٩٢١.

٢- منح الاتحاد السوفيتي قاعدة في منطقة المضائق.

وبالرغم من استعداد تركيا لتقديم التنازلات للاتحاد السوفيتي، إلا أنها رفضت الطلب بإقامة قاعده لها في البحر الاسود و في العاشر من تموز ١٩٤٥. قطع وزير الخارجية التركي حسن ساكا رحلته من سان فرانسيسكو إلى تركيا وتوقف في لندن لبحث المطالب السوفيتية مع انطوني وفي اليوم التالي عقد مؤتمر صحفي أشار إلى أن ميثاق مونترو يعتبر اتفاقية متعددة الجوانب ولهذا فليس بإمكان تركيا والاتحاد السوفيتي أن يعيدا النظر فيها[٢٨].

ثانياً: مؤتمر بوتسدام والمطالب السوفيتية بالمضائق:

عقد مؤتمر بوتسدام للمدة من السابع عشر من تموز حتى الثاني من آب ١٩٤٥ لوضع التسويات والخطط لحقبة ما بعد الحرب في أوربا وقد ترأس ستالين الوفد السوفيتي بالمؤتمر. أما الوفد الأمريكي فقد ترأسه ترومان في حين كان الوفد البريطاني برئاسة تشرشل من السابع عشر إلى الخامس والعشرين من تموز بعد أن حل محل تشرشل في منصب رئيس وزراء بريطانيا، وترأس رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جلسات المؤتمر[٢٩].

دارت اجتماعات مؤتمر بوتسدام في جو من الخلافات الحادة إذ لم يقوم خلالها أي من الأطراف الثلاثة المشاركة فيه أي تنازلات إلا بعد إجراء مناقشات مطولة. مما أدى إلى الاتفاق على بعض المسائل المطروحة للبحث وبقاء البعض الآخر منها معلقاً. وكان من أولى الموضوعات التي ناقشها

المؤتمرون بناءً على اقتراح أمريكي هو تأسس مجلس وزراء الخارجية كهيئة دائمة بعضوية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين للإعداد لمؤتمر السلام القادم ووضع شروط معاهدات السلام مع كل من إيطاليا ورومانيا وهنغاريا وفنلندا وعقد معاهدة سلام مع ألمانيا بعد تشكيل حكومة وطنية فيها. وعلى الرغم من الموافقة الأولية على هذا المقترح إلا أن ستالين طرح مسألة إبعاد الصين وفرنسا عن التسويات الأوربية لكونها من وجهة نظره لم يكونا من الموقعين على شروط الاستسلام الخاصة بحلفاء ألمانيا الأمر الذي رفضه تشرشل وأصر على اشتراك فرنسا علاوةً على ذلك اختلف المشاركون في المؤتمر حول تحديد مكان وزمان انعقاد الاجتماع الأول لمجلس وزراء الخارجية الأمر الذي تطلب تأجيل الاجتماع[٣٠].

وفي العشرين من تموز ١٩٤٥ توصل الحلفاء إلى اتفاق حول القضايا التي تعترض إنشاؤه بعد أن تبنى تشرتشل اقتراح نص على أن تكون لندن مكاناً لاجتماع المجلس، والموافقة على اقتراح ترومان بدعوة الصين وفرنسا لاجتماعات المجلس في لندن، وتقرر أن يعقد المجلس أولى اجتماعاته في الأول من أيلول ١٩٤٥ في لندن، إذ اتفق الحلفاء على أن تكون هي المدينة المقر الدائم للأمانة العامة لمجلس وزراء الخارجية[٣١].

كما نوقش الكثير من المسائل منها مسألة التعويضات، وغنائم الحرب، وقضية اقتسام الأسطول البحري الحربي الألماني. وقد اختلف تشرشل وترومان مع اقتراح ستالين الذي طالب بأن يكون الأسطول غنائم حرب ولين من التعويضات. ومن الأمور الأخرى التي تناولها الحلفاء في بوتسدام هي منطقة الرور الصناعية، إذ اقترح الوفد السوفيتي أن توضع هذه المنطقة تحت رقابة مشتركة تمارسها الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا إلا أن أمريكا وبريطانيا رفضتا هذا الاقتراح ثم إحالة الموضع إلى مجلس وزراء الخارجية لدول الحلفاء لغرض دراسته.

كذلك تناول المؤتمرون قضية بروسيا الشرقية في الثالث والعشرين من تموز ١١٩٤٥ والتي نالت موافقة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على ضمها إلى الاتحاد السوفيتي ونتطرق أيضاً إلى قضية الحدود الغربية البولندية والتي شكلت محور الخلاف بين الدول الكبرى الثلاث. وظلت القضايا تخص الشأن الألماني عالقة وترك حلها للمستقبل[٣٢].

وأما بخصوص المطالب السوفيتية بالمضائق فقد تولى تشرشل زمام المبادرة وقال أن بريطانيا سوف لا تشترك في أية اتفاقية جديدة تعقد من أجل تمكين الأسطول الحربي السوفيتي من استعمال

المضائق استعمالاً حراً ولكنه قال أنه يجب عدم تخويف الأتراك بأسلوب غير مناسب، وجاء هذا القول في معرض حديث تشرشل عن المطالب السوفيتية بتأسيس القول في معرض حديث تشرشل عن المطالب السوفيتية بتأسيس قاعدة على المضائق وكذلك عن مطالب السوفيت بقارص وأردهان وتذكر التقارير أن ستالين أجاب قائلاً: أن أول هذه المطالب كان نتيجة لأن تركيا ضعيفة جداً إلى درجة أنها لا تستطيع أن تضمن حق المرور بالمضائق ضماناً ناجحاً[٣٣].

أما الرئيس هاري ترومان فقد ضاعف المشكلة تعقيداً عندما راح يتحدث عن المشاكل الداخلية الأوربية والناشئة عن قضايا الأنهار مثل قضية نهر الدانوب، ثم قدم اقتراحاً يتضمن السماح بالملاحة الحرة في هذه الأنهار. ولكن ستالين رفض بحث هذا الأمر كما رفض السماح بأي ذكر له في البيان الذي حدد حول هذه المحادثات ولم تستطيع الحكومات الثلاث الاتفاق الأعلى وجوب مراجعة ميثاق مونترو لأنه أصبح غير ملائم لظروف العصر. ومن المعروف أن بروتوكول المؤتمر لم ينشر إلا في عام ١٩٤٧[٣٤].

يبدو أن الطلب الذي تقدم به ستالين في مؤتمر بوتسدام باسترجاع منطقتي قارص وأردهان كان يستند إلى الرجوع إلى الحالة الراهنة التي كانت سائدة عام ١٩٢١ وعلى حق روسيا في الحصول على جبهة يمكن الدفاع عنها كثمن للمعاهدة الجديدة مع تركيا ولقد تلقى هذا الطلب الدعم من قبل الجاليات الأرمنية في مختلف البلدان بما فيها الولايات الأمريكية وبدءوا العمل على انتخاب بطريرك.

وعندما أراد رئيس الوزراء التركي أن يرخص ادعاء أرمينيا السوفيتية بقارص وأردهان قال أنه لا يوجد ولا نفر أرميني يعيش في تلك المنطقتين وقد رد عليه أحد السوفيت بقوله: أنه كان يوجد ما يقارب مائة ألف أرمني يعيشون في منطقة قارص وحدها قبل عملية الترحيل التي قامت بها السلطات التركية أثناء الحرب العالمية الأولى[٣٥].

وعندما عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول المعنية بمسألة المضائق في ١٣ أيلوي ١٩٤٥ في لندن وخلال المؤتمر كشف مولوتوف عن الطموحات السوفيتية في البحر المتوسط فقد طالب بوضع ليبيا تحت إشراف الاتحاد السوفيتي لوحده وقال: أن الاتحاد السوفيتي له منفذ في الشمال وفق مساحته الشاسعة يجب أن يكون له منفذ في الجنوب أيضاً وأردف قائلاً: أن الاتحاد السوفيتي يريد أن يكون له قواعد السلطات التجارية في البحر المتوسط. إلا أن أمريكا وبريطانيا عارضت الفكرة السوفيتية واقترحنا منح ليبيا الاستقلال الأمر الذي دفع مولوتوف للتراجع عن مطالبه في حزيران ١٩٤٦.

ثالثاً: التنافس السوفيتي- الغربي في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

قام الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب العالمية الثانية بالضغط على تركيا مطالباً إياها بالتنازل عن بعض أراضيها وتعديل معاهدة مونترو، وتغيير الحدود الشمالية بين الدولتين وإقامة قواعد عسكرية سوفيتية في المضائق التركية الأمر الذي دفع الدول الغربية للقيام بمهمة الدفاع عن تركيا إزاء الخطر الشيوعي وأن اهتمام الغرب بتركيا يعود إلى عدة عوامل أبرزها[٣٦].

١- موقعها الجغرافي المتميز على ملتقى الطرق بين قارات ثلاث فضلاً عن سيطرتها على المعبر المائي الذي يعد حلقة وصل بين البحر الأسود والبحر المتوسط من خلال مضيق البسفور في الشمال الشرقي ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي يتوسطهما بحر مرمرة.

٢- مناعة الأرض وكثرة التضاريس في تركيا جعلتها ذات أهمية دفاعية في حالة نشوب حرب، وعلى هذا الأساس فإن المعسكرين في الشرق بقيادة الاتحاد السوفيتي والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حاولا بسط نفوذها على تركيا.

٣- تمتع تركيا آنذاك من وجهة نظر الغرب بالاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، لأن بعض دول هذه المنطقة تفتقر إليه.

فيما بعد أعلن السوفيت عام ١٩٤٥ عن إلغاء معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء مع تركيا الموقعة بين البلدين عام ١٩٢٥ في باريس وجددت ١٩٣٦ لعشر سنوات أخرى. وقد جاء فيها تعهد الطرفين على عدم الاشتراك في أي حلف أو أي عمل عدائي ضد الطرف الآخر[٣٧].

كما كانت المطالب الروسية الأخرى إعادة قارص واردهان للاتحاد السوفيتي، والتي حمل روسيا عليها في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ثم عادت إلى تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، والحصول على قواعد عسكرية سوفيتية في مضيق البسفور والدردنيل.

وبالمقابل قام السفير الأمريكي في تركيا بتسليم حكومتها في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ ، مذكرة تتضمن مقترحات الحكومة الأمريكية حول المضائق وتضع هذه المذكرة السيادة الكاملة على المضائق ببيد تركيا ولكنه طالب بنفس لوقت[٣٨]:

١- أن تبقى المضائق التركية مفتوحة أمام السفن التجارية في وقت السلم والحرب بالنسبة لجميع الدول.

٢- أن تبقى المضائق مفتوحة أمام السفن الحربية في وقت السلم والحرب بالنسبة لدول البحر الاسود.

٣- يمنع مرور السفن الحربية لغير دول البحر الأسود في وقت السلم والحرب ماعدا حمولة معينة يتفق عليها في زمن السلم إلا بموافقة دول البحر الاسود أو عندما تكون العمليات الحربية تحت اشراف الامم المتحدة.

٤- تعديل معاهدة مونترو بما يتلاءم والظروف الدولية المستجدة.

كذلك قدم السفير البريطاني في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٥ مذكرة ليساند فيها اقتراحات الولايات المتحدة ولكن هذه المذكرة تضيف قائلة أنه ليس من الضروري مراجعة ميثاق مونترو. أما شكري سراج أوغلو، رئيس الوزراء التركي فقد ذكر في مؤتمر صحفي عقد في ٥ كانون الأول أن حكومته قبلت بالمقترح الأمريكي أساساً للمناقشات وأنها ستطرح مقترحاتها عندما يبدي الثلاثة المعنيون مقترحاتهم[٣٩].

علقت جريدة التايمز اللندنية في عددها الصادر في ٢٧ كانول الأول ١٩٤٥ على قبول تركيا للمقترحات الأمريكية بقولها: أن الاقتراح الأمريكي يقضي بأن تكون السفن الحربية لدول البحر الأسود حرة في استعمال المضائق في كل الأوقات يسجل موقف تركيا ضيفاً جداً في حالة وقوع حرب بينها وبين الاتحاد السوفيتي[٤٠].

ردت الحكومة السوفيتية على الاقتراحات الأمريكية في ٧ آب ١٩٤٦، مؤكدة أن تركيا لم تلتزم بالحياد في أثناء الحرب العالمية الثانية وأن معاهدة مونترو لم تمنع استخدام القوات المعادية للمضائق وعليه يحب تعديل الاتفاقية. كما أكدت الحكومة السوفيتية أيضاً على ضرورة أن تظل المضائق مفتوحة لمرور السفن التجارية في وقت الحرب والسلم لجميع الدول وأن تفتح المضائق بصورة ذاتية أمام السفن الحربية لدول البحر الأسود[٤١].

أجاب الأتراك على ذلك: بأنه لا يوجد سبب واحد لكي يجعل السوفيت قلقين من الأمر ووافقوا على اعادة النظر في ميثاق مونترو ولكن وفق جوهر المبادئ التي قامت عليها الأُمم المتحدة.

فقد اقترح ستالين وضع نظام جديد للمضائق فيما بعد وذلك بتوحيد القوى والجهود التركية – السوفيتية. من أجل الدفاع عنها. غير أن (سليم سابر) السفير التركي في الاتحاد السوفيتي رفض هذه المقترحات السوفيتية بعد تسلمه مذكرة رسمية بهذا الشأن[٤٢].

كما صرح لـ عصمت ابنونو، قائلاً: أننا نعلن بصراحة بأننا لسنا ملزمين بالتنازل عن الأرض التركية والحقوق التركية لأحد. وإننا نريد أن نعيش ونموت شرفاء. كما أرفق رئيس المجلس الوطني التركي الكبير دعوته لتجديد الصداقة مع السوفيت بإنذار قوي جاء فيه: أن ولاية قارص هي منفذ البحر المتوسط وهي السد الوحيد في وجه أي تهديد يواجهها فإذا أصر الروس على مطالبهم فإننا سنقاتل لأخر تركي[٤٣].

ازداد إصرار الاتحاد السوفيتي على تعديل اتفاقية مونترو لتصبح أكثر انسجاماً مع مصالحه، حيث ازدادت الضغوطات ضد تركيا من خلال هجمات أجهزة الاعلام في الصحف والاذاعة، ففي ٧ آب ١٩٤٦اقامت الحكومة السوفيتية بنشر محتويات مذكراتها إلى تركيا. حيث اتهمت الحكومة التركية بعد الالتزام بالحياد أثناء الحرب، وفي ٨ آب ١٩٤٦ استقبل وزير الخارجية التركي القائم بأعمال السفارة السوفيتية الذي سلمه مطالب بلاد الخمسة وهي(٤٤).

١- يجب أن تكون المضائق مفتوحة دائماً للسفن الحربية لدول البحر الأسود.
٢- يجب أن تكون المضائق مفتوحة دائماً للسفن التجارية لجميع الأُمم.
٣- أما السفن الحربية العائدة إلى دول ليس لها شاطئ على البحر الأسود فتمنع مرورها.
٤- يجب أن يكون نظام المرور في المضائق من سلطات تركية ودول البحر الأسود.
٥- الدفاع عن المضائق من قبل تركيا والاتحاد السوفيتي.

ذعرت الحكومة التركية من هذه المطالب – وأصبحت على اتصال دائم مع سفارتي الولايات المتحدة الامريكية و بريطاني للتشاور بشأن المطالب الروسية مما أرسلت الحكومة التركية مذكرة رسمية إلى الحكومة والكونكرس الأمريكي ناشدتهم فيها على ضرورة دعهم ومما جاء في المذكرة أن ضعف الجناح التركي سوف يمهد للاتحاد السوفيتي الوصول إلى احتياطي البترول في الدول العربية(٤٥).

وقد كتب للجهود التركية النجاح حيث طلب ترومان إداء دراسة في الموضوع وفي ١٥ آب ١٩٤٦ عقد البيت الأبيض اجتماع حضره وزراء الخارجية والدفاع والبرية ورئيس هيئة الأركان أيزنهاور وقدمت الدراسة التي كان لها أثر كبير في رسم سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط. حيث أكدت الدراسة أن في حالة سيطرة الاتحاد السوفيتي على منطقة الشرق الأدنى والأوسط الغنية بمواردها وذات الموقع الاستراتيجي المهم سوف تشكل تهديداً مباشراً على المصالح الأمريكية، لذلك أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها الرسمي في ١٩ آب ١٩٤٦ بشأن المذكرة السوفيتية حيث أكدت موقفها السابق بتأسيس نظام حكم للمضائق ليس من اختصاص دول البحر الأسود لوحدها مع التأكيد أن تبقى تركيا بصفة رئيسية مسؤولة عن الدفاع عن المضائق. وأن أي تهديد يعد تهديداً للأمن العالمي. وفي هذا الحالة يكون من واجب مجلس الأمن وهيئة الأُمم المتحدة التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة، أما بريطانيا فقد كان موقفها مشابهاً للموقف الأمريكي(٤٦).

الأمر الذي أعطى تركيا القوة على أن ترد في ٢٢ آب ١٩٤٦ على المطالب السوفيتية وأنكرتها جملةً وتفصيلاً، وأما بخصوص النقطتين الرابعة والخامسة من المطالب السوفيتية على اعتبار أن الدفاع المشترك للمضائق يحد من سيادة تركيا وأن الذرائع المعطاة بخصوص زيادة الأمن لدول البحر الأسود غير وارد لأنه يغير من ميزان الأمن الكلي لكن تركيا قبلت المطالب الثلاث الأولى.

حاولت الحكومة السوفيتية أن تضغط على تركيا من خلال مذكرة ثانية طالبت فيها تركيا بالاستجابة لمطالبها وعدم الاعتماد وعلى مساندة الدول الغربية، الأمر الذي دفع البيت الأبيض إلى أن يوجه مذكرة إلى الاتحاد السوفيتي رداً على مطالبهم بالرغم من أنه المذكرة السوفيتية لم تعطي إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي استطاعت أن تحصل عليها حيث طالبت السوفيت بالكف عن مضايقة تركيا والالتزام بالاتفاقيات المعقودة بين الأطراف المعنية بالمضائق وليس فقط تركيا والاتحاد السوفيتي.

وعلى كل حال توقفت الاتصالات بشأن المضائق التركية في اليوم نفسه عندما اتبعت الحكومة السوفيتية الحكومة البريطانية بأن المحادثات التي جرت في بوتسدام يجب اعتبارها منهية، حيث أرادوا أن يوجهوا الأنظار عن الساحة التركية وأن يجعلوا خلافهم مع تركيا أمراً ثانوياً. لكن الخلاف السوفيتي – الأمريكي أصبح خلافاً مباشراً على مناطق النفوذ في أوربا فقد بدأ التوتر بالتصاعد بين الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الغربية وخصوصاً في ألمانيا المتجزئة إلى شرقية وغربية حيث لا يجوز عدم التسليم باحتمال نشوء النزاع المسلح في تلك المنطقة من جراء بعض الحوادث(٤٧).

وبذلك ردت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على المذكرة السوفيتية بمذكرات عبرت عنه وجهة النظر التي قالت أن المحادثات المباشرة التي اقترحها مؤتمر بوتسدام قد حققت أغراضها بتبادل وجهات النظر بين تركيا والاتحاد السوفيتي لذلك فليس ثمة ضرورة لمواصلتها، وسلمت وزارة الخارجية التركية في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٦ مذكرة جديدة أكدت فيها عدم إدخال قضية المضائق لكي تكون امتيازاً استثنائياً على لدول البحر الأسود. كما علقت جريدة براقدا السوفيتية على المذكرة التركية بقولها أن نتائج الدبلوماسية التركية ليست سوى نسخة مأخوذة من أصل أمريكي – بريطاني(٤٨).

رابعاً: تأثير الضغوط السوفيتية في السياسة الخارجية التركية

كان للمطالب الروسية المستمر أثر كبير في السياسة الخارجية التركية وتوجهها نحو الغرب بصورة عامة ونحو أمريكا بصورة أخص. فقد أجبر الأتراك تحت هذه الظروف على إعداد قوة عسكرية لصد أي عدوان سوفيتي تجاهها، وبما أن تكاليف النفقات العسكرية باهضة جداً وفوق طاقاتها فقد اضطرت إلى طلب المساعدة الخارجية وفي الوقت نفسه تزامنت هذه المصالح التركية مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل حاجز لمنع انتشار الخطر الشيوعي في منطقة الشرق(٤٩).

إذ أرسلت الحكومة التركية إلى الولايات المتحدة بمصطلح العام ١٩٤٥ بعثة مالية تطلب من مصرف التصدير والاستيراد الاتحادي الأمريكي سلفة بمبلغ قدره ١٧٥ مليون دولار لمواجهة الانهيار

الاقتصادي والسياسي وفعلاً قدمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الوقت قبيل إعلان مبدأ ترومان مبلغ قدره ٥٨ مليون دولار إلى تركيا(٥٠).

وفي ٧ نيسان ١٩٤٦ قررت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء ديون تركيا عن قانون الايجار والتأجير(٥١). وبموجبه ذلك ترك الولايات المتحدة الأمريكية تركيا ما يزيد عن مائة مليون دولار.

و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصلت إلى أكثر من ذلك، فعلى خلفية السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب ومن أجل تطويق المد التركي والتي أطلق عليها سياسة القبضة الحديدية إذ أورد الرئيس ترومان هذا المفهوم، في مؤتمر صحفي عقده في البيت الأبيض في ١٠ آذار ١٩٤٧، أي قبيل إعلان مبدئه بيومين جاء فيه : إنني لا أشك أن السوفيت تحاول غزو تركيا والاستيلاء على مضائق البحر الأسود، وتأسيس حكومة شيوعية موالية لها في اليونان – والتوسع فو البلقان وأوربا الشرقية وأنه إذا لم تواجه بقبضة حديدية ولغة قوية فإن حرباً أخرى ستنشب .... (٥٢).

وفي ضوء هذا الواقع أطلق ترومان سياسته المعروفة بـ (مبدأ ترومان)، حينما وافقه عليها الكونكرس الأمريكي في ١٢ آذار ١٩٤٧، حيث انطوت هذه السياسية بتقديم المساعدات أيضاً للدول خارج أوربا أي الدول التي تقع خارج الفلك السوفيتي والتي يقيها خطر التغلغل الشيوعي عليها، وكانت هذه المساعدة على شكل مساعدات اقتصادية كان لتركيا نصيب كبير فيه(٥٣).

أنصبت المساعدة لتركيا ضمن مبدأ ترومان على الأغلب للقوات المسلحة، وأن البرنامج العسكري تبعاً لذلك تم تنفيذه من خلال حكومة الولايات المتحدة عبر بعثتها العسكرية مع الاتحاد العام للممثلين العسكريين والبحريين الأتراك – وأن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية كان برنامجاً دفاعياً مباشراً، لأن تركيا كانت تحت تهديد آتي من قبل السوفيت. ويشير التقرير الفني لمبدأ ترومان إلى أن القوات البرية كانت تعتبر الفرع الأقوى والأكثر اعتماداً عليه في القوات المسلحة التركية، ولذلك فقد نالت الاهتمام الأكبر وخضعت لدراسة شاملة من قبل البعثة العسكرية الأمريكية والتي كانت مهمتها تدريب الجيش التركي على استخدام المعدات العسكرية الحديثة. كما تم إرسال ٢٩ عضواً من القوات البرية التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دراسة الأساليب والوسائل العسكرية والمعدات الأمريكية(٥٤). كما تم إرسال ٤٦ ضابطاً تركياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دراسة الاتصالات والرادار وتوفير وحدات مقاتلة وكما كان هناك أكثر من ٣٠٠٠ مقاتل من القوة الجوية التركية يحضرون في فصول دراسية في تركيا بإشراف القوة الجوية للولايات المتحدة الأمريكية كذلك تم تطوير البرنامج البحري التركي وفقاً لفريق البحرية الأمريكية(٥٥).

وبعد أشهر من إعلان مبدأ ترومان جاءت الخطوة التالية السياسية إدارة ترومان الأولى الخارجية، بما ينسجم مع الخطط الاقتصادية لتحقيق المصالح الأمريكية، إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في ٥ حزيران ١٩٤٧ مشروعه الاقتصادي المعروف بـ خطة مارشال[٥٦].

تضمنت المادة (٣٠٢) منه على تقديم مساعدات مالية إلى تركيا واليونان تبلغ (٢٢٥) مليون دولار، وقد سافر وزير الخارجية التركي إلى باريس في ٨ شباط ١٩٤٩، لحضور اجتماع وزراء الخارجية للدول المشتركة في مشروع مارشال حيث طلب الوزير التركي من (نوبل هاريمان) مدير المشروع مبلغ ١١٢ مليون دولار. وشرح له الأسباب التي دفعه إلى هذا الطلب. منها تردي الوضع المالي والاقتصادي في تركيا التي اضطرت إلى تخصيص ٥% من واردتها إلى الجيش[٥٧].

قدرت ما حصلت عليه تركيا في الفترة بين (١٩٤٥-١٩٤٨) من مساعدات أمريكية ما قيمته ٨١ مليون دولار في حين حصلت الفترة من ١٩٤٩-١٩٥٢ على ما قيمته ٧٧٨ مليون دولار أمريكي، خصص منها ٥٠٠ مليون دولار كمساعدات عسكرية.

استمرت تركيا تدور في فلك السياسة الأمريكية ففي عام ١٩٥٠ شاركت في حرب كوريا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بإرسالها قطعات عسكرية. وفي عام ١٩٥٠ أيضاً تقدمت تركيا بطلب رسمي للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي إلا أن هذا الطلب لم يقبل فوراً بسبب معارضة الدنمارك والنرويج فقد أصرت على إيجاد نوع من الارتباط بين تركيا واليونان والحلف غير أن هذه الدول تراجعت عن رأيها وسحبت معارضها ١٩٥١ بذلك انضمت كل من تركيا واليونان إلى الحلف في شباط ١٩٥٢[٥٨].

وبهذا أصبحت تركيا قاعدة عسكرية تابعة للحلف حيث تم بناء قواعد جوية وإنصات على طول البحر الأسود وشرقي وغربي تركيا وأصبحت قاعدة (انجرليك) أكبر قاعدة لحلف الأطلسي في شرق البحر المتوسط وأعدت أزمير مركز قيادة الأسطول الحربي الأطلسي في البحر المتوسط[٥٩].

وهكذا أصبحت تركيا القاعدة التي ترتكز عليها قوة الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة في الشرق والإدارة المنفذة لها.

الخاتمة:

١- الموقع الاستراتيجي جعل من تركيا محط أنظار المعسكرين الشرقي والغربي والإسراع من أجل ضمها إلى جانبهم.

٢- بالرغم من الضغوط السوفيتية على تركيا التي كانت تعاني من الضعف المالي والاقتصادي إلا أن هذا لم يؤثر عليها بل جعلها نتيجة نحو الغرب والارتماء بأحضانهم الذين أمدوها اقتصادياً وعسكرياً.

٣- من النتائج التي ترتبت على توجه تركيا نحو الغرب هي التغييرات السياسية بداخل تركيا وأهمها التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.

٤- على الرغم من فقدان تركيا السيادة على المضائق إلا أنها كسبت تأييد ومساندة الغرب.

٥- أصبحت تركيا القاعدة الأساس للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق والأداة التي من خلالها تمرر سياستها والحفاظ على مصالحها.

٦- عُدت تركيا الحاجز الأول لحد الخطر الشيوعي لمنطقة الشرق.

٧- فشل الروس في الحصول على مطالبهم وذلك بفضل المساعدات والإسناد الأمريكي لتركيا اقتصادياً وعسكرياً.

٨- كذلك نستنتج أيضاً أن العلاقة التركية – السوفيتية أصبحت قلقة وغير مستقرة حتى عند ضعف الروس في مطالبهم بالمضائق.

٩- توثيق العلاقات التركية والأمريكية بشكل كبير.

الهوامش

(١) أحمد عبدالعزيز محمود، تركيا في القرن العشرين، ص١٥٨.

(٢) إبراهيم خليل أحمد وخليل غلي مراد وآخرون، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل ١٩٩١، ص٢٣٥.

(٣) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية (بغداد، ١٩٩٠)، ص٤٤.

(٤) عوني عبدالرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، إبراهيم خليل أحمد وآخرون، الموصل ١٩٨٧، ص٢٢٩.

(٥)عوني عبدالرحمن السبعاوي، المصدر نفسه، ص234.

(٦) إبراهيم خليل أحمد وآخرون، وخليل علي مراد، المصدر السابق، ص٣٥٤.

(٧) خليل إبراهيم الناصري، المصدر السابق، ص٤٤.

(٨) أحمد عبدالعزيز محمود، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٩) أحمد عبدالعزيز محمود، المصدر السابق، ص١٥٦.

(١٠) عوني عبدالرحمن السبعاوي، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(١١)عوني عبدالرحمن السبعاوي، المصدر نفسه، ص٢٢٣.

(١٢) أحمد عبدالعزيز محمود، المصدر السابق، ص١٥٦-١٥٧.

(١٣) أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية تجاه دول أوربا الغربية (١٩٥٠-١٩٩٠) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل-٢٠٠٥، ص٢٣.

(١٤)أحمد عبدالعزيز محمود، المصدر السابق، ص٢٦.

(١٥) محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسة في تركيا (١٩٤٦-١٩٦٠)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٢٧.

(١٦) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص٢٧.

(١٧) خليل إبراهيم أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص٤٦.

(١٨) عبدالجبار قار غفور، تاريخ تركيا المعاصرة (١٩١٨-١٩٨) في إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل (١٩٨٧)، ص٤٤.

(١٩) حيدر عبدالجليل عبدالحسين الحربية، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية (١٩٤٥-١٩٤٦)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص٩٠.

(٢٠)محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق، ص٣٢ .

(٢١) حيدر عبدالجليل عبدالحسين الحربية، المصدر السابق، ص٩٢، ٩٨.

(٢٢) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الأحداث للفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، ج٢ (د.م.)، ١٩٨٣، ص٤٣٧.

(٢٣) رياض الصمد، المصدر نفسه، ص٤٣٨.

(٢٤) عقد مؤتمر بالطا خلال المدة من ١٤ شباط ١٩٤٥ بحضور كل من ستالين ووزير خارجية مولوتوف ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل ووزير خارجية إيران والرئيس الأمريكي روزفلت ووزير خارجية أدوراد ريلي، وقد ناقش المؤتمرون العديد من القضايا التي تتعلق بمستقبل أوربا والشرق الأقصى. ينظر يوسف طه حسين القريشي، العلاقات السياسية البريطانية السوفيتيه، (١٩٤١-١٩٤٥)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص١٨٧.

(٢٥) نغم عبدالهادي مهدي، العلاقات التركية-الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٣٢.

(٢٦) جورج كيرك – الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، العراق، مصر، سوريا، السعودية، تركيا، إيران، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، ج١، ١٩٩٠، ص٣٠.

(٢٧) نغم عبدالهادي مهدي، المصدر السابق، ص٣٤.

(٢٨) خليل إبراهيم أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص٣٤٠.

(٢٩) حيدر عبدالجليل عبدالحسين الحربية، المصدر السابق، ص٩٨.

(٣٠) يوسف طه حسين القريشي، المصدر السابق، ص٢٠٢، ٢٠٥.

(٣١) يوسف طه القريشي، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٣٢)يوسف طه القريشي، المصدر نفسه ص٢٠٨.

(٣٣) حنا عزو بهنام، العلاقات التركية- الايطالية(١٩٢٨- ١٩٣٨)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد ٣٥ ، ٢٠١٥ ، ص٣١.

(٣٤) خليل إبراهيم أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص٣١.

(٣٥)حنا عزو بهنام ، المصدر السابق ص٣٢.

(٣٦) محمد جليل الخفاجي و عدنان خيري الزهيري، جيمس بيرنز ودوره في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد ٤٦ نيسان، ٢٠١٩ ، ص٦٩.

(٣٧) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلس، ص١٤٢، عمان ١٩٨٩.

(٣٨)محمد جليل الخفاجي و عدنان خيري الزهيري ، المصدر السابق، ص٧١.

(٣٩) جورج كيرك، ص٣٣.

(٤٠) خليل إبراهيم أحمد وآخرون – المصدر السابق، ص٣١٠.

(٤١) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص٢١.

(٤٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص١١٧.

(٤٣)أحمد نوري النعيمي، المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٤٤) يوسف طه القريشي، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٤٥) يوسف طه القريشي، المصدر نفس، ص١٩٠.

(٤٦) جورج كيرك، المصدر السابق، ص٣٤.

(٤٧)جورج كيرك، المصدر السابق، ص٣٥.

(٤٨) خليل إبراهيم أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص٣١٦.

(٤٩) ج. غرانت وهارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، (١٧٨٩-١٩٥٠)، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس اسكندر، طبعة مصر، د.ت ص١١٧.

(٥٠) نغم عبدالهادي مهدي، المصدر السابق، ص٨٦.

(٥١) وهو قانون أقره الكونكرس الأمريكي من ١٩٤١/١٠/١٠، وأعلنه الرئيس روزفلت يوم ١٩٤١/٣/١ وقد ورد فيه: يحق للرئيس أن يبيع أو ينقل أي سلاح دفاعي يراه مناسباً لكل أُمة بيد دولة أو الدفاع عنها.

(٥٢) أحمد عبدالواحد عبدالغني الحلفي، الرئيس الأمريكي هاري ترومان وأثر مبدئه في العلاقات الدولية (١٩٤٥-١٩٥٣) أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص١٩٠.

(٥٣)أحمد عبدالواحد عبدالغني الحلفي، المصدر نفسه، ص١٩٢.

(٥٤) نغم عبدالهادي مهدي، المصدر السابق، ص٨٧.

(٥٥) خالد عبدالوهاب عبدالرزاق، الأحزاب التركية وقضايا الشرق العربي (١٩٤٥-١٩٧٤) دراسة تاريخية، د.م، ٢٠١٢، ص٨٥-٨٦.

(٥٦) حدد رسمياً هذا المشروع باسم الانعاش الأوربي وهو برنامج اقتصادي يساهم في انعاش اقتصاديات الدول الأوربية المستفيدة منه، وكان الاسم الذي أُطلق عليه اسم مشروع مارشال لأن الأخير كان أول من أقترحه. رياض عبدالصمد، المصدر السابق، ١٢٩.

(٥٧) نغم عبدالهادي، المصدر السابق، ص٩٠.

(٥٨) أحمد عبدالعزيز محمود، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٥٩)أحمد عبدالعزيز محمود، المصدر نفسه، ص١٦٦.

Sources:

Letters and theses:

1- Ahmed Abd al-Wahed Abd al-Nabi al-Halfi, US President Harry Truman and the impact of his principle on international relations (1945-1953), PhD thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University 2011.

2- Anas Yunus Abd, Turkey's foreign policy towards Western European countries (1950-1960) a historical study, Master's thesis, College of Education, University of Mosul, 2005.

3- Haider Abdul-Jalil Abdul-Hussain Al-Harbiyeh, The Potsdam Conference and the German Question (1945-1946), Master Thesis, College of Education, University of Basra, 2005.
4- Mohsen Hamza Hassan Al-Obaidi, Political Developments in Turkey (1946-1960) A Historical Study, Master Thesis, College of Arts, University of Mosul, 1989.
5- Nagham Abdul-Hadi Mahdi, Turkish-American relations during the rule of the Democratic Party (1950-1960), a historical study, a master's thesis, College of Education, University of Baghdad, 2004.
6- Yousef Taha Hussein Al-Quraishi, British-Soviet Political Relations (1941-1945), Master's Thesis, College of Education, University of Basra, 2010.
Arabic and translated sources:
* The Holy Quran
1- Ibrahim Khalil Ahmed and others, Iran and Turkey, a study in modern and contemporary history, Mosul, 1991.
2- Ahmed Abdulaziz Mahmoud, Turkey in the Twentieth Century, Salah al-Din University, Iraq, d. 2012.
3- Ahmed Nouri Al-Nuaimi, Turkey and NATO, Amman, 1981.
4- Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkey and NATO, Turkish Foreign Policy after World War II, Baghdad, 1975.
5- c. Grant and Harold Temperley, Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries, (1789-1950), translated by Muhammad Ali Abu Durra and Louis Alexander, Egypt Edition, d.T.
6- George Kirk - The Middle East in the aftermath of World War II, Iraq, Egypt, Syria, Saudi Arabia, Turkey, Iran, translated by Salim Taha Al-Tikriti and Burhan Abdul-Tikriti, Volume 1, 1990.
7- Khaled Abdel-Wahhab Abdel-Razzaq, The Turkish Parties and Arab East Issues (1945-1974), a historical study, d.m., 2012.
8- Khalil Ibrahim Al-Nasiri, Contemporary Developments in Arab-Turkish Relations (Baghdad, 1990).
9- Abdul-Jabbar Qar Ghafoor, History of Contemporary Turkey (1918-198) in Ibrahim Khalil Ahmed and others, Contemporary Turkey, Mosul (1987).
10- Awni Abdul Rahman Al-Sabawi, Turkey’s foreign relations, Ibrahim Khalil Ahmed and others, Mosul 1987.
11- Riyad Al-Samad, International Relations in the Twentieth Century, The Development of Events for the Inter-War Period 1914-1945, Volume 2 (d.m.), 1983.
12- Mustafa Al-Zein, The Anatolian Wolf, London, 1919.
13- Hanna Ezzo Behnam, Turkish-Italian Relations (1928-1938), Tikrit University Journal for Human Sciences, No. 35, 2015.
14- Muhammad Jalil Al-Khafaji and Adnan Khairy Al-Zuhairi, James Burns and his role in US foreign policy, Tikrit University Journal for Human Sciences, Issue 46 April, 2019.